

"الجزيرة" تعتمد اتخاذ "إجراءات قانونية" إثر إغلاق الكيان الصهيوني لمكتبهما بالقدس



الأحد 6 أغسطس 2017 م

نددت شبكة "الجزيرة" القطرية، اليوم الأحد، بقرار السلطات الإسرائيلية إغلاق مكتبهما في مدينة القدس المحتلة، مؤكدة أنها "ستتخذ إجراءات القانونية والقضائية المناسبة بهذا الشأن".

واستنكرت "الجزيرة"، في بيان نشرته على موقعها الإلكتروني، هذا الإجراء من دولة تدعى أنها "الدولة الديمقراطية الوحيدة في الشرق الأوسط".

وأعربت عن استغرابها من أن يعلن وزير الاتصالات الإسرائيلي أئوب قرّا في تبريراته للقرار أنه "يتافق مع ما قامت به دول عربية (السعودية والإمارات والبحرين ومصر والأردن)، من إغلاق لمكاتب الشبكة ومنع بثها وحظر مواقعها وتطبيقاتها الإلكترونية".

وقالت الجزيرة إن "القرار يأتي ضمن عملية بدأت بتصريحات (الأربعاء الماضي) لرئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو واتهم فيها الجزيرة بالتحريض على العنف خلال تغطيتها للأحداث التي شهدتها المسجد الأقصى مؤخراً".

وبيّنت أن "القرار يأتي أيضاً بعد تصريحات معائلة من وزراء ومسؤولين إسرائيليين، وبعد استهداف مكاتب الشبكة من قبل مجموعة من المستوطنين حاولوا اقتحامها".

وقالت الجزيرة إن الوزير الإسرائيلي (قرّا)، "عجز في المؤتمر الصحفي (الذي عقده بشأن إغلاق مكتب القناة) عن ذكر موقف أو خبر بعينه حادث فيه الجزيرة عن المهنية أو الموضوعية أثناء تغطيتها لما يجري في القدس".

وأكّدت الجزيرة أنها "ستتابع تطورات القرار الإسرائيلي وتتخذ إجراءات القانونية والقضائية المناسبة بشأنه"، من دون توضيح تفاصيل تلك الإجراءات.

كما أكدت أنها "ستستمر في تغطية الأحداث، التي تشهدتها الأرضي الفلسطينية المحتلة، بمهنية وموضوعية، وفقاً لضوابط العمل الصحفي التي تنظمها هيئات الدولة المعنية، مثل هيئة البث البريطانية (أوفكوم)".

وفي وقت سابق اليوم الأحد، أعلن أئوب قرّا، وزير الاتصالات الإسرائيلي، في مؤتمر صحفي، أن حكومته قررت إغلاق مكتب قناة "الجزيرة" بالقدس لاتهامها بـ"التحريض" ضد إسرائيل.

وقال الوزير الإسرائيلي إن قناة الجزيرة "لا تمارس حرية التعبير، بل تستخدم أدوات للتحريض على الإسرائيليين".

وقال نتنياهو، الأربعاء الماضي، إنه سيعمل على غلق مكتب شبكة الجزيرة في إسرائيل، متهمًا إياها بالتحريض على أحداث العنف الأخيرة في القدس.

وكَتب نتنياهو، عبر حسابه بموقع "فيسبوك"، "دعوت الجهات القانونية العديدة من المرات إلى غلق مكتب الجزيرة في القدس، وإذا كان ذلك غير ممكن بسبب تفسير القانون، فإنني سأتكفل بالتصديق على القوانين المطلوبة لطرد الجزيرة من إسرائيل".

وأصدرت الجزيرة، الخميس الماضي، بياناً ردّاً على تصريحات نتنياهو، قالت فيه إن "الجزيرة تشدد على أنها ستتخذ كافة الإجراءات القانونية الضرورية إذا نفذت (إسرائيل) تهديدها بغلق مكاتبها".